

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة مشاريع

. أثر الشمول المالي على الحد من الفقر وعدم المساواة في الدول النامية

إعداد الطالب:

نوف حمد البحيري

253001341

إشراف:

أ.د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2026

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	3
مشكلة الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
الأهداف الدراسة	5
تساؤلات الدراسة	7
فروض الدراسة	7
دراسات سابقة	8-15

مقدمة

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة، لاسيما في أعقاب الأزمة العالمية ٢٠٠٨ ، والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ورسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي، وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتباعدهم عن التهميش المالي، والتي سينعكس أثرها الإيجابي مباشرة على الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية لهؤلاء الأفراد ومن ثم على الدول ككل. (ضيف، ٢٠٢٠)

تعد سياسة مكافحة الفقر جزءاً من التوجه الاستراتيجي للإستقرار المالي والاجتماعي ولتحقيق التنمية المستدامة لا معنى للحديث عن الإستقرار المالي في مقابل الهشاشة المالية أو للحديث عن الإحتواء الإجتماعي إذا لم يتم إعادة إدماج الفئات ذات الدخل المحدود والمستبعدة من الخدمات المالية في القطاع المالي الرسمي في حدها الأدنى ويبدو الأمر أكثر تعقيداً في ظل الفئات الاجتماعية المختلفة، وذلك فيما يتعلق بوجود فجوة رقمية مالية بين الدول المتقدمة والدول النامية باستخدام الخدمات المالية. كما تتباين الدول النامية فيما بينها من حيث درجة نضج

الخدمات المالية ومؤشرات الشمول المالي، وتخدم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي أهداف التنمية المستدامة من حيث الإسهام في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر والتقليل من الاستبعاد المالي ودعم الاحتواء الاجتماعي خاصة في ظل ارتفاع نسبة الشباب إلى مجموع السكان في الدول النامية، وكذلك الأمر بالنسبة للفئات التي تقطن في الأماكن النائية أو ذات الكثافة السكانية الضعيفة. لذلك لابد من الاهتمام بنماذج التمويل الابتكارية الرقمية التي تندرج ضمن نطاق الخدمات المالية الرقمية التي يكون هدفها إدماج كل الفئات والشرائح المذكورة في قلب عملية التنمية المنصفة والمستدامة. من بين تلك النماذج الكثيرة والمتعددة نماذج التمويل والدفع الرقمية التي تشكل جوهر التكنولوجيا المالية. وتركز الأدبيات البحثية الحديثة على مناقشة السلوكيات التي تميل نحو الادخار، وإلى فحص العلاقة بين الزيادة في المدخرات وتجنب الفقر أو الخروج منه، لذلك لابد من البحث بشكل دائم عن القنوات الجديدة والمبتكرة المحفزة على الادخار والاستثمار عماني وأخرون، ٢٠٢٠)

مشكلة الدراسة

انطلاقاً من عدم نجاح الطرق والمقاربات التقليدية في مكافحة الفقر وتحسين ظروف حياة الأفراد بشكل يساهم في تقليل أعداد الفقراء وتحسين جودة الحياة بشكل ملحوظ، يتم البحث عن الحلول البديلة التي يمكن أن تساهم من خلال التأثير على متغيرات وسيطة أخرى في تحقيق ذلك. ويتم الاستناد في طرح مشكلة هذا البحث واختيار موضوعه إلى محدودية دور السياسات الاجتماعية، من منظور المؤسسات المالية الدولية، وإلى وجود تجارب دولية ناجحة في مجال الاعتماد على الحلول الرقمية من أجل تحسين جودة الحياة ومكافحة الفقر كما ونوعاً، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي :

ما هو دور الشمول المالي في الحد من الفقر ؟

أهمية الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: "إلى أي مدى يسهم تعزيز الشمول المالي في خفض معدلات الفقر وتقليص فجوة عدم المساواة في توزيع الدخل في الدول النامية؟"

تتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- لماذا تظل معدلات الفقر مرتفعة في دول حققت نمواً في عدد الحسابات البنكية؟
- ما هو الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية (FinTech) في سد فجوة عدم المساواة؟
- هل توجد معوقات هيكلية تمنع الفئات المهمشة من الاستفادة من الخدمات المالية المتاحة؟

الأدلة على وجود المشكلة:

تشير تقارير البنك الدولي (Findex) إلى أن حوالي 1.4 مليار بالغ حول العالم لا يزالون "غير مشمولين مالياً"، ومعظمهم في الدول النامية، مما يعزز حلقة الفقر المفرغة نتيجة الاعتماد على وسائل ادخار واقتراض غير رسمية وعالية التكلفة.

أهمية الدراسة

(أ) الأهمية العلمية:

- إثراء المكتبة العربية بدارسة تربط بين الاقتصاد الرقمي والعدالة الاجتماعية.
- سد الفجوة في الأدبيات المتعلقة بآثر "التمويل الأصغر الرقمي" على الطبقات الفقيرة.
- تقديم إطار نظري يربط بين "نظرية الوساطة المالية" و"نظرية الحد من الفقر".

ب) الأهمية التطبيقية:

- تقديم توصيات للمصارف المركزية لتطوير استراتيجيات شمول مالي أكثر فاعلية.
- مساعدة صانعي السياسات في تصميم برامج دعم نقدي تمر عبر القنوات الرسمية لضمان وصولها لمستحقيها.
- تطوير مؤشرات قياس تأخذ في الاعتبار "الفجوة الجندرية" في الوصول للمال.

أهداف الدراسة

المطلوب:

الهدف العام:

تحليل وقياس أثر آليات الشمول المالي في تحقيق التنمية الاحتوائية من خلال الحد من الفقر وتقليص فجوة عدم المساواة في الدول النامية.

الأهداف الخاصة:

1. تحديد العلاقة الارتباطية بين انتشار الخدمات المصرفية ومعدلات الاستهلاك لدى الأسر الفقيرة.
2. قياس أثر التكنولوجيا المالية (الدفع عبر الهاتف المحمول) في خفض تكاليف المعاملات للفئات محدودة الدخل.
3. تقييم دور الثقافة المالية كعامل وسيط في تعظيم الاستفادة من المنتجات المالية.
4. استشراف العوائق التشريعية التي تحد من وصول الخدمات المالية للمناطق الريفية.

تساؤلات الدراسة

1. ما هو أثر التوسع في نقاط الوصول المالي (الفروع، الصرافات، الوكلاء) على دخل الفرد؟
2. كيف تسهم الرقمنة المالية في تقليل معامل "جيني" لعدم المساواة في الدول النامية؟
3. هل يؤدي توفر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى خلق فرص عمل تحد من الفقر الهيكلي؟
4. ما هي المعوقات الثقافية والتقنية التي تحول دون تحقيق شمول مالي كامل؟

فروض الدراسة

- الفرضية الرئيسية: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للشمول المالي على خفض مؤشرات الفقر في الدول النامية".

الفرضيات الفرعية:

- H1: • توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الدفع الإلكتروني وزيادة القدرة الشرائية للأسر في المناطق الريفية.
- H2: • يؤدي الائتمان الموجه للمرأة الريفية إلى انخفاض معنوي في مستويات عدم المساواة الجندرية في الدخل.
- H3 (• الفرضية الصفرية H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد الحسابات المصرفية على توزيع الدخل

الدراسات السابقة

1- دراسة (فتوح، ٢٠١٩)

بعنوان الشمول المالي سلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة وإستراتيجية التنمية

- مجلة اتحاد المصارف العربية - اتحاد المصارف العربية - لبنان

هدفت الدراسة إلى التعرف على الشمول المالي وسلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة واستراتيجية التنمية وتطرقت الدراسة إلى الحديث عن التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي ساهم في ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة، كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية من دون فروع بنكية، وكذلك في تحسين فرص وصولها للأفراد وتعزيز

الشمول المالي. كما بينت أن التكنولوجيا المالية أحدثت ثورة في مجال الخدمات المالية التقليدية، وإعادة تشكيل المشهد المالي، حيث أصبحت الابتكارات التكنولوجية راهناً تلبي بشكل متزايد متطلبات العملاء من حيث السهولة والسرعة والشمولية والقدرة على تحمل التكاليف. وختاماً توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية تحديداً، لا تزال في طور الامتحان حيال توسيع دائرة الشمول المحدودي الدخل والمهمشين، والمرأة، في مقابل مجازاة التكنولوجيا المالية المتسارعة.

٢ - دراسة عماني وأخرون، ٢٠٢٠)

بعنوان إستراتيجية الشمول المالي رؤية جديدة لمكافحة الفقر - مجلة أداء

هدفت الدراسة إلى مناقشة قدرة استراتيجية الشمول المالي، من خلال التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية، على مكافحة الفقر وتحسين المستويات المعيشية، وذلك خدمة لأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال عرض تجارب ناجحة في هذا المجال، من منظور المؤسسات المالية الدولية، يمكن مناقشة إمكانيات الاقتصاد الجزائري في الاستفادة من تلك التجارب، وذلك بناءً على بعض مؤشرات الشمول المالي ومدى الاعتماد على الحلول الرقمية لبعض الفئات المستهدفة للفترة ٢٠١١ - ٢٠١٧. وتتطرق الدراسة إلى مصيدة الفقر التي تعرقل النمو الاقتصادي عندما تؤدي إلى الاستمرار في الفقر، وإلى إمكانية أن يسهم الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، لفئات من المستبعدين مالياً من خدمات النظام المالي الرسمي، في تجاوز مصيدة الفقر، من خلال تحسين الدخل وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة على الادخار بغرض الاستثمار والحفاظ على الأصول المملوكة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة المعالم للشمول المالي بهدف دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر، وبالتركيز على مكافحة الفقر. وذلك من خلال الوفاء بمتطلبات تلك الاستراتيجية المتمثلة في إيجاد البيئة الداعمة أو البنية التحتية المالية الرقمية وتطوير جانب العرض وضمان الحماية للعملاء

والتقارب مع الطلب، الذي يحتاج تفعيله إلى بناء الثقة بين النظام المالي والفئات المستهدفة من خلال التثقيف المالي.

دراسة (سالم، ٢٠٢١):

بعنوان متطلبات تعزيز الشمول المالي : دراسة حالة بعض الدول العربية

مجلة دراسات اقتصادية - مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية - الجزائر

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الشمول المالي في معالجة الواقع الاقتصادي الجزائري، لماله من تأثير على الوضع المعيشي والحد من الفوارق الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. تم التطرق في الجانب النظري من الورقة البحثية إلى تعريف الشمول المالي وتبيان خصائصه وإبراز مبادئه وأدواته، كما سلطت الضوء على أهم متطلبات نجاحه. عرض الجانب التطبيقي أهم الخطوات التي قامت بها بعض الدول العربية لتحقيق انتشاره وتوسعه؛ للاستفادة من تجاربها توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يحتاج إلى العديد من العوامل التي تدفعه للنجاح، وأنه ينبغي أن يبني على استراتيجية واضحة ودقيقة وشاملة، وليس مجرد شعارات وأفكار مدفوعة سياسيا، أو مجرد واقع لا بد من قبوله.

- دراسة (معتوق، ٢٠٢١):

بعنوان الشمول المالي - المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية جامعة

حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال - مصر.

هدفت الدراسة إلى تناول أهمية الشمول المالي وذلك من خلال التحليل النظري حيث استخدم في هذه الدراسة الأسلوب النظري التحليلي من خلال التعرف على مفهوم الشمول المالي والفرق بينه وبين الاستبعاد المالي كما تناولت الدراسة محددات الشمول المالي وركائزه وآثاره ومؤشرات قياسه كما خلصت الدراسة إلى أنه لقياس الشمول المالي هناك ثلاثة مؤشرات هي الاختراق الجغرافي والسكاني والمصرفي. وقد انتهت هذه الدراسة إلى ضرورة توفير الخدمات المالية للوحدات الاقتصادية من الأسر الفقيرة أو التي تسكن في الأماكن النائية والمشروعات

الصغيرة والمتوسطة حيث أن إدراج هذه الوحدات الاقتصادية له أثر هام وإيجابي على الأداء الاقتصادي للدولة مما دفع إلى قبول فرضية الدراسة والتي تنص على أن للشمول المالي أثر هام وإيجابي على الأداء الاقتصادي فهو كما استنتج يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

ب. الدراسات الأجنبية

- دراسة 1 (Nanda& Kaur,2016):

بعنوان

Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence, Management and
.Labour Studies, School of Business Management & Human Resources, SAGE Publications

هدفت الدراسة إلى حساب مؤشر شامل عبر البلدان للشمول المالي، واستخدامه لقياس التقدم المحرز في الشمول المالي في ٦٨ دولة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨ ، إلى ٢٠١٢ مع ترقية متوسط قيمة مؤشر الشمول المالي من ٠.٢٩٢ إدراج منخفض المستوى في عام ٢٠٠٤ إلى ٠.٣٣٢ مستوى تضمين (متوسط) في عام ٢٠١٢ ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تحسناً عاماً في مدى الشمول المالي لهذه الفترة. ويُشار إلى انخفاض معامل التباين (CV) في مؤشر الشمول المالي من ٠.٨٥٣ في عام ٢٠٠٤ إلى ٠.٧٠٣ في عام ٢٠١٢ ، كما تشير النتائج أيضاً إلى تقارب في قيم مؤشر الشمول المالي سعياً إلى قياس العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية، ووجدت الدراسة علاقة قوية وهامة بين الاثنين.

دراسة (Gunarsih et al, 2018):

بعنوان

FINANCIAL INCLUSION AND POVERTY ALLEVIATION: EVIDENCE

,FROM INDONESIA, International Journal of Economics

.Business and Management Research. 2, No. 03

هدفت الدراسة إلى وصف الوسيط المالي في إندونيسيا، وخاصة كيفية دور الوسيط المالي في الحد من الفقر، وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط نمو الفقر أخذ في التناقص، حيث بلغت نسبة نمو الفقر نصف السنوي من مارس ٢٠١٢ حتى سبتمبر ٢٠١٧ - ٠.٨١%، حيث في الحضر - ٠.٣٠% وفي الريف - ١.١١%). وتشير هذه الدراسة إلى أن هناك عددًا متناقصًا من معدلات نمو الفقر في إندونيسيا بما يتماشى مع الدور المتزايد للمؤسسات المالية، هذه الحجة مدعومة بالارتباطات بين

مؤشرات الشمول المالي والحد من الفقر.

تناولت الدراسات السابقة أهمية الشمول المالي في جهود التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، واتفقت معظم الدراسات في تناولها على استخدام مؤشر متعدد الأبعاد في النموذج القياسي، ولكنه على شريحة عريضة من البلدان.

تجدر الإشارة إلى أن البحث الحالي مختلف من حيث متغيراته والمدة الزمنية والبيئة المدروسة المتمثلة في مصر فقط بالإضافة إلى أن البحث الحالي هو دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري للتعرف على دور

الشمول المالي في الحد من الفقر، بإستخدام طريقة المربعات الصغرى عن طريق اختبار الانحدار المتعدد لأن الشمول المالي متعدد الأبعاد عبر برنامج SPSS23 عن بيانات الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٠)

التحليل المقارن للدراسات السابقة

عند النظر في الدراسات التي تناولت الشمول المالي، نجد تقارباً كبيراً في الرؤية الاستراتيجية؛ حيث اتفقت دراسات (فتوح، 2019) و(عماني، 2020) و(Nanda, 2016) على أن الشمول المالي ليس مجرد "رفاهية مصرفية"، بل هو أداة حاسمة لكسر "مصيدة الفقر" وتحقيق التنمية البشرية المستدامة. كما أجمعت الدراسات الحديثة على أن التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية هي المحرك الفعلي لدمج الفئات المهمشة والمرأة في النظام المالي الرسمي.

من جانب آخر، نجد تبايناً في المناهج المستخدمة؛ فقد ركزت دراسة (معتوق، 2021) على التحليل النظري لتحديد محددات وركائز الشمول المالي، بينما اتجهت الدراسات الأجنبية مثل (Kaur & Nanda) و(Gunarsih) نحو المنهج الكمي والقياسي لتقديم أدلة رقمية على العلاقة بين المتغيرات. كما اختلف النطاق الجغرافي، فبينما كانت دراسة (سالم، 2021) دراسة حالة لعدة دول عربية، ركزت دراسة (Gunarsih) على تجربة إندونيسيا، مما يعكس تباين النتائج باختلاف البيئة الاقتصادية والتشريعية لكل دولة.

تحديد فجوة البحث

من خلال استعراض الدراسات السابقة، تبرز "فجوة بحثية" يسعى البحث الحالي لسدها، وتتمثل في النقاط التالية:

1. الفجوة المكانية والبيئية: لاحظنا أن معظم الدراسات العربية ركزت على دول المغرب العربي (الجزائر) أو كانت دراسات إقليمية عامة. هناك ندرة في الدراسات التي تطبق "النموذج القياسي متعدد الأبعاد"

للشمول المالي على الاقتصاد المصري بشكل خاص، مما يجعل بحثك مرجعاً حديثاً لتحليل الحالة المصرية.

2. الفجوة المنهجية: بينما اكتفت بعض الدراسات المحلية بالجانب "الوصفي أو النظري"، يتميز بحثك باستخدام المنهج الكمي التطبيقي عبر برنامج (SPSS 23) واختبار الانحدار المتعدد، وهو ما يضيف دقة إحصائية لنتائج العلاقة بين الشمول المالي والحد من الفقر.

3. الفجوة الزمنية: يغطي بحثك فترة زمنية حيوية (2011 - 2020)، وهي عقد شهد فيه الاقتصاد المصري تحولات جذرية وإصلاحات هيكلية وانطلاقة قوية في ملف التحول الرقمي، وهي فترة لم تغطيها الدراسات السابقة بشكل متكامل ومجتمع.

4. فجوة المتغيرات: يجمع بحثك بين "تعدد أبعاد الشمول المالي" وبين "الفقر" كمتغير تابع في نموذج واحد، بدلاً من التركيز على بعد واحد فقط (مثل التغطية الجغرافية)، مما يعطي صورة أعمق للارتباط بين المتغيرين.

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى حزمة من النظريات الاقتصادية والمالية التي تفسر العلاقة بين الولوج للخدمات المالية والرفاه الاجتماعي:

1. النظريات المستخدمة:

- نظرية الوساطة المالية (Financial Intermediation Theory): تفترض أن المؤسسات المالية تعمل على تقليل فجوة المعلومات وتكاليف المعاملات. تطبيقاً على دراستك، فإن كفاءة هذه الوساطة عبر "الشمول المالي" تتيح للفقراء الحصول على تمويل بمخاطر وتكاليف أقل.
- نظرية النفاذ المالي (Financial Access Theory): تركز على إزالة العوائق (السعرية وغير السعرية) التي تمنع الأفراد من استخدام الخدمات المصرفية، وتربط بين "التمويل الشامل" وبين قدرة الأفراد على الاستثمار في التعليم والصحة.
- نظرية الابتكار المالي (Financial Innovation Theory): تفسر كيف تساهم التكنولوجيا (كالدفع عبر المحمول) في خلق منتجات مالية تناسب محدودية الدخل الذين لا تخدمهم المصارف التقليدية.

2. كيفية تطبيق هذه النظريات في الدراسة الحالية:

يتم توظيف هذه النظريات لبناء النموذج القياسي؛ حيث يُنظر للشمول المالي كمغير مستقل يقلل من "فجوة التمويل" (وفق نظرية الوساطة)، مما يؤدي بالضرورة إلى تحسين الدخل والحد من معدلات الفقر (وفق نظرية النفاذ المالي).

المنهجية وطرق البحث

- نوع البحث: بحث تطبيقي (Applied Research) وتفسيري (Explanatory)؛ حيث يهدف إلى اختبار أثر الشمول المالي على ظاهرة الفقر في الواقع المصري وتفسير طبيعة هذه العلاقة.
- المنهج: منهج كمي (Quantitative Approach) يعتمد على الأسلوب الاستنباطي، من خلال جمع بيانات سلاسل زمنية وتحليلها إحصائياً.
- خطة البحث وخطوات التنفيذ:

1. المرحلة المكتبية: حصر البيانات السنوية لمؤشرات الشمول المالي ومعدلات الفقر من المصادر الرسمية.
2. المرحلة القياسية: استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression) عبر برنامج SPSS 23.
3. المرحلة التحليلية: تفسير النتائج الإحصائية ومقارنتها بالفرضيات والدراسات السابقة.

أدوات الدراسة

- بما أن دراستك تطبيقية على بيانات اقتصاد كلي (Macroeconomics)، فإن الأداة الرئيسية هي نماذج التحليل القياسي:
1. استمارة تجميع البيانات (Data Collection Sheet): مصممة لجمع البيانات السنوية للفترة (2011-2020) من:
 - تقارير البنك المركزي المصري (مؤشرات الشمول المالي).
 - تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (معدلات الفقر والدخل).
 - قاعدة بيانات البنك الدولي.
 2. المتغيرات المقاسة:
 - متغيرات الشمول المالي: (عدد الحسابات لكل 1000 بالغ، عدد ماكينات ATM، حجم التمويل المتناهي الصغر).
 - متغير الفقر: (معدل الفقر القومي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي).
 3. اختبارات الجودة الإحصائية:
 - اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

• اختبار السكون (Stationarity) للسلاسل الزمنية.

• معامل التحديد (R^2) لقياس القوة التفسيرية للنموذج.

حدود الدراسة

• مجتمع الدراسة: كافة الوحدات الاقتصادية المتعاملة مع النظام المالي الرسمي في جمهورية مصر العربية.

• وحدة التحليل: المؤشرات الاقتصادية الكلية المعبرة عن الأفراد والأسر تحت خط الفقر.

ب) المجال المكاني:

الرياض

ج) المجال الزمني:

• فترة جمع البيانات: تم جمع وتحليل البيانات خلال عامي 2024-2025.

• فترة السلسلة الزمنية المدروسة: تغطي الدراسة البيانات الفعلية للفترة من عام 2011 إلى عام 2020، لضمان رصد التغيرات قبل وبعد إطلاق استراتيجية الشمول المالي الرسمية.

المراجع

مراجع عربية

- فتوح، وسام (2019). الشمول المالي سلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة وإستراتيجية التنمية. مجلة اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، لبنان.
- 2. عماني، أمينة، وآخرون (2020). إستراتيجية الشمول المالي رؤية جديدة لمكافحة الفقر. مجلة أداء، الجزائر.
- 3. سالم، عزة (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.
- 4. معتوق، رشا (2021). الشمول المالي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.

المراجع الأجنبية

1. Nanda, K., & Kaur, M. (2016). **Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence. Management and Labour Studies, School of Business Management & Human Resources, SAGE Publications.**
2. Gunarsih, T., et al. (2018). **Financial Inclusion and Poverty Alleviation: Evidence from Indonesia. International Journal of Economics, Business and Management Research, 2(03).**